Journal Of the Iraqia University (75-8) May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

أثر التكامل بين المرونة المالية والتحفيز المالي على بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٤

عبدالكريم حمد زبير
جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد
أ.د محمد صالح سلمان الكبيسي
جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد

The impact of the integration of fiscal flexibility and fiscal stimulus on the structure of Iraq's GDP for the period ٢٠٠٤–٢٠٢٤

bdalkrymhmd94@gmail.com
mohamedsalih224466@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي، وقياس أثرهما في إعادة هيكلية بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وفي ظل التحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي كونه اقتصادًا ريعيًا يعتمد بشكل أساسي على النفط في توليد الإيرادات؛ حيث ان المرونة المالية هي أداة أساسية تمكن الحكومة من مواجهة الصدمات الاقتصادية، كما يمثل التحفيز المالي وسيلة مهمة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق النمو والاستقرار .يرتكز البحث على فرضية ومفادها ان مؤشرات المرونة المالية والتحفيز المالي تمارس تأثيرًا تفاعليًا معنويًا يسهم في تفسير التغيرات في بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٤ وتحليل مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية ذات الصلة، مثل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ونسب الإنفاق العام، والإيرادات الضريبية، والعجز أو الفائض المالي، ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي؛ وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ضعف المرونة المالية، بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، مما يضعف من فاعلية أدوات التحفيز المالي، ويؤثر سلبًا في إمكانية الحكومة على إعادة توجيه بنية الناتج المحلي الإجمالي نحو التنويع

Abstract:

This research aims to analyze the relationship between government fiscal flexibility and fiscal stimulus, and to measure their impact on restructuring the structure of the gross domestic product (GDP) in Iraq, in light of the challenges facing the Iraqi economy as a rentier economy that relies mainly on oil for revenue generation. Fiscal flexibility is a fundamental tool that enables the government to cope with economic shocks, and fiscal stimulus is an important means of influencing economic activity and directing it towards achieving growth and stability. The research is based on the hypothesis that fiscal flexibility indicators and fiscal stimulus exert a significant interactive effect that contributes to explaining changes in the structure of the GDP in Iraq for the period 2004-2024 The analysis of a set of relevant financial and economic indicators, such as the contribution of economic sectors to GDP, public spending ratios, tax revenues, fiscal deficit or surplus, and the contribution of economic sectors to GDP, led to a set of conclusions, including weak fiscal flexibility due to the heavy reliance on oil revenues, which weakens the effectiveness of fiscal stimulus tools and negatively affects the government's ability to redirect the structure of GDP towards economic diversification. The results also showed that fiscal stimulus, if directed efficiently towards non-oil productive sectors, can contribute to enhancing their contribution to GDP and reducing structural imbalances. The research concludes that it is necessary to increase fiscal flexibility in order to enhance government fiscal stimulus

أولا: المقدمة.

تعد السياسة المالية من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الحكومات في إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، خصوصا في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد اقتصادي وحيد، مثل الاقتصاد العراقي. ومن هنا تبرز أهمية مفهوم المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي بسبب كونهما ركيزتين أساسيتين في تخطيط السياسات الاقتصادية التي لها القدرة على مواجهة الصدمات وتحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو الاقتصادي؛ حيث تعكس المرونة المالية الحكومية قدرة الحكومة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية عن طريق إدارة مواردها ونفقاتها بكل كفاءة، لكن يشير التحفيز المالي إلى استخدام أدوات السياسة المالية التوسعية أو الانكماشية للتأثير في الطلب الكلي وتحفيز النشاط الاقتصادي .شهدت المدة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، تحولات هيكلية كبيرة بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية، كذلك تعرضه لصدمات خارجية كثيرة، خصوصا التقلبات في أسعار النفط العالمية التي تعتبر المصدر الأهم للإيرادات الحكومية. ونتيجة لهذا الاعتماد الكبير على القطاع النفطي أدى إلى اختلال في بنية الناتج المحلي الإجمالي، اذ هيمنت الأنشطة النفطية على بدل القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة التحويلية، مما جعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات الخارجية وأقل قدرة على تحقيق تنويع اقتصادي ومن هنا ظهرت الحاجة إلى دراسة العلاقة بين المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي، ومعرفة قدرتهما على التأثير في إعادة تغير بنية الناتج المحلي الإجمالي. ان المرونة المالية تمكن الحكومة من وضع سياسات تحفيزية فعالة في ضل الأزمات، كذلك يسهم التحفيز المالي، إذا ما وجه بصورة صحيحة، في دعم القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمورد وحيد للإيرادات الحكومية. ان التفاعل بين هذين المتغيرين أصبح عنصرًا حاسمًا في توجيه الاقتصاد نحو مسار أكثر استدامة وتوازنًا .وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يهدف إلى تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي، وقياس أثرهما في تصحيح بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق،

ثانيا: مشكلة البحث.

يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات نتيجة الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية مما إثر سلبا على المرونة المالية وقدرة الحكومة على تنفيذ سياسات التحفيز المالي.

وتتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى تأثير العلاقة بين المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي على إعادة تغير بنية الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً في تعزيز القطاعات غير النفطية وتحقيق نمو اقتصادي.

ثالثا: فرضية البحث:

تمارس مؤشرات المرونة المالية والتحفيز المالي تأثيرًا تفاعليًا معنويًا يسهم في تفسير التغيرات الهيكلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على دور المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي في تعزيز كفاءة السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وخصوصا في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية؛ كما يساهم في تحليل أثر هذا التفاعل في إعادة تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي بما يدعم تحقيق التنويع الاقتصادي؛ كذلك يوفر البحث إطارًا تحليليًا يدعم صناع القرار في تبني سياسات مالية أكثر فاعلية واستدامة.

خامسا: أهداف البحث :

قياس المرونة المالية الحكومية وتحليل أدوات التحفيز المالي وبيان أثرهما في هيكل الناتج المحلي.

سادسا: منهجية البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري لمفاهيم المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي، إلى جانب تحليل العلاقة التفاعلية بين متغيرات البحث أثرها في بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق. بالاعتماد على بيانات سنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، واستخدام مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المرونة المالية الحكومية والأهمية والقياس والمحددات.

اولا: مفهوم المرونة المالية الحكومية. (Financial flexibility).

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمرونة المالية؛ باعتبارها أحد اهم العناصر في تحديد هيكل راس المال وتعبر المرونة المالية الحكومية عن امكانية الحكومات على إعادة ترتيب احتياجاتها التمويلية بهدف توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثراولوية وكفاءة، مع الحفاظ على استدامة الإنفاق العام وتجنب الضغوط المالية غير الضرورية؛ فهي تعبر عن كفاءة النظام المالي في الموازنة بين تلبية الاحتياجات العاجلة وتحقيق الأهداف التنموية المستهدفة طويلة الاجل؛ (الدباغ ؛٢٠٢٤؛ ص٥)حيث تتميز الدول المرنة ماليا في امكانيتها على توفير الاموال المناسبة لمواجهة الازمات المالية الطارئة التي تواجه الحكومة؛ وتعتبرا عاملاً مهما في تمكين الدولة من استغلال فرص الاستثمارات الاقتصادية المتاحة وتوفير فائض مالي يمكن توجيهه نحو المشاريع ذات العائد الاقتصادي الكبير.وتساهم المرونة المالية في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاستثماري بما يدعم النمو الاقتصادي ويزيد من كفاءة استخدام الموارد العامة من خلال قدرتها على إعادة هيكلة الإنفاق والإيرادات بدقة وبكفاءة.كما تعتبر المرونة المالية من اهم العوامل التي تؤثر على قرار الدين وان الحكومات التي تتمتع بمرونة مالية كبيرة تكون لديها الامكانية على تقيم الخيارات الحقيقية المتاحة عند حدوث الازمة المالية؛ (ILO؛ ٢٠١٢؛ ص ٥)وكذلك تعبر عن قدرة الحكومة في الحفاظ على الدين العام وادارته بصورة مستدامة لضمان التوسعات المستقبلية (أي انها تعكس قدرة صانعي السياسة المالية على الحفاظ على التوازن بين خدمة الدين وتوجيه الموارد نحو الإنفاق التنموي والتوسعات المستقبلية، بما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد ويعزز النمو الاقتصادي) فالمرونة المالية واحدة من اهم اهداف عند متخذي القرار عند اتخاذ قرارات هيكلة راس المال ولاسيما عند المطالبات بالدين بحيث تكون عملية التفاوض أكثر سهولة؛ (زلط؛ ٢٠٢٤؛ ص ٨)المرونة المالية الحكومية هي قدرة الحكومة على تكييف مواردها المالية مع أي تغيرات طارئة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يسمح لها بالاستجابة السريعة للتحديات وتلبية احتياجات المواطنين دون التأثير على استقرار الاقتصاد الوطني؛ (Heller؛ ٢٠٠٥؛ ص٣)كما تشير المرونة المالية الحكومية على قدرة الحكومة على تغير نفقاتها وإيراداتها بناء على الظروف المتغيرة وهذا يعني امكانيتها على تقليل النفقات في أوقات الأزمة، أو زيادة الإنفاق في أوقات الازدهار أو تغيير أولويات الإنفاق على الحاجات المتغيرة؛ (الاسدي ؛٢٠٢٤؛ ص٨).

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لقياس المرونة المالية الحكومية:

تمثل المؤشرات المالية من اهم الأدوات الرئيسية لقياس وتحليل الأداء المالي للحكومة، حيث تعكس امكانيتها وقدرتها على إدارة الموارد المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Providence ٢٠١٩؛ ص٥).ومن اهم مؤشرات المرونة المالية الحكومية:

١. نسبة السيولة: وهي تقيس إمكانية الحكومة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مثل رواتب الموظفين وفوائد الديون، وتعتبر مؤشرًا هامًا على سلامة النظام المالي الحكومي. (Denis؛ ٢٠١١؛ ص٣).

٢. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Debt-to-GDP Ratio)ويقاس من خلال: اجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠ = (%) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي؛ على ان لا يتجاوز ٦٠ % من الناتج المحلي الإجمالي؛ (Johansen؛ ٢٠٢٤؛ ص٤)ان نسبة الدين العام المنخفضة تمنح الحكومة قدرة أكبر على الاقتراض عند الضرورة، لأن الالتزامات الحالية أقل، مما يقلل من المخاطر المالية ويزيد ثقة المستثمرين والممولين وهذا يعني أن الحكومة يمكنها الدين لتغطية العجز أو تمويل مشاريع استثمارية دون تهديد استدامة الدين العام أو زيادة عبء الفوائد بشكل كبير، وبالتالي يعزز المرونة المالية الحكومية بشكل مباشر. (Baldacci؛ ٢٠١١؛ ص٢٠).ولكن ما هو مقدار الدين الذي يمكن ان تحمله الحكومة مقارنة بحجم الاقتصاد. فكلما كانت النسبة أقل، زادت من قدرة الحكومة على التحرك ماليًا دون ضغوط. وتظهر حجم الديون التي تتحملها الحكومة مقارنة بحجم الاقتصاد، وارتفاعها قد يشير إلى مخاطر في المرونة المالية الحكومية؛ (عداي؛ ٢٠٢٢؛ ص٨).

٣. مؤشر نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام (Current Expenditure Ratio).ويقاس من خلال؛ قسمة الانفاق الجاري / اجمالي الانفاق العام *١٠٠ = (%) نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام.تعكس نسبة الإنفاق الحكومي الجاري إلى إجمالي الإنفاق كمية وحجم الموارد المخصصة لتغطية المصاريف التشغيلية اليومية مقارنة بالإنفاق الاستثماري. ان ارتفاع النسبة يضعف من قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية وبقلل من مرونتها المالية، بينما انخفاضها يتيح تركيزاً أكبر على الاستثمار والنمو الاقتصادي ويزيد من قدرة الحكومة على مواجهة التغيرات المالية والاقتصادية. (Bloch؛ ٢٠١٥؛ ص٦).

٤ ٠ مؤشر عجز او فائض الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:ويقاس من خلال عجز او فائض الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي × ١٠٠؛ وهو الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في سنة معينة؛ ويمكن أن يؤدي استمرار العجز الكبير إلى زيادة الديون، مما يضعف من المرونة المالية الحكومية. (محمد؛ ٢٠٢٤؛ ص ٤٣).

٥ ٠ قسط الدين وخدمة الدين: ويقاس من خلال: المدفوعات السنوية لخدمة الدين (سداد أصل القرض والفوائد) / اجمالي الإيرادات الحكومية *١٠٠ = (%) نسبة خدمة الدين الى الإيرادات الحكومية. وهي الجزء المخصص من الإيرادات الحكومية لسداد فوائد الدين؛ ويمكن أن تستهلك خدمة الدين جزءا كبيرا من الميزانية، تاركه جزا أقل للأنفاق التنموي والاولويات الأخرى. مما يضعف من المرونة المالية الحكومية (scotia؛ ٢٠١٢؛ ص ٧).(ان الدين العام نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي؛ تظهر مدى عبء الدين على الموازنة العامة او الاقتصاد من خلال مراقبة هذه المؤشرات، يمكن لصانعي السياسات والمحللين الماليين تقييم قدرة الحكومة على الاستجابة للركود الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية؛ (Zhang؛ ٢٠٢٠؛ ص ٨) ٠

ثالثا: اهمية المرونة المالية الحكومية واشكالها (The importance of financial flexibility).

تعد المرونة المالية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في أي دولة، بسبب دورها الحيوي في تمكين الحكومات من التعامل مع التحديات والصدمات المالية والاقتصادية غير المتوقعة، مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو تقلبات الأسواق العالمية؛ وتظهر أهميتها في قدرتها على دعم استمرارية الإنفاق العام وتوفير الموارد اللازمة في الأوقات الحرجة دون التأثير السلبي على الاستدامة المالية الحكومية. كما انها تمنح المرونة المالية المجال لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية بسرعة وكفاءة، بما يتلاءم مع التطورات الحالية. عن طريق أدواتها المختلفة، كذلك تسهم هذه المرونة في زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات، وتعزيز قدرة الدولة على تمويل أولوياتها التنموية بشكل متوازن ومرن؛ اذ تساعد المرونة المالية الحكومة على:

أولا: إدارة المخاطر: عندما تكون الحكومة مرنة مالياً، يمكنها مواجهة الصدمات الاقتصادية أو الاجتماعية دون الحاجة إلى إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق أو زيادة الديون.

ثانيا: التكيف مع تغيرات السوق: أي الاستجابة بسرعة للتغيرات في السوق أو البيئة الاقتصادية؛ واغتنام الفرص من خلال الاستثمار في مشاريع أو فرص جديدة دون تعريض استقرارها المالي للخطر.

ثالثا: تخفيف المخاطر: عن طريق إدارة التكاليف غير المتوقعة أو الخسائر المالية؛ الناجمة بسبب الكوارث والأزمات والاحداث غير المتوقعة بشكل أكثر فعالية؛ (universal funding ؛٢٠٢٤؛ ص٢).

رابعا: تلبية الاحتياجات العامة: يمكن للحكومة المرنة ماليا أن تخصص الموارد بشكل جيد لتلبية احتياجات المواطنين المتغيرة، مثل زيادة الإنفاق على التعليم أو الرعاية الصحية في أوقات معينة.

خامسا: الاستدامة المالية: تساعد المرونة المالية الحكومة على الحفاظ على استقرار مالي طويل الأجل، مما يمنحها القدرة على تلبية الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية؛ (Mohanty؛ ٢٠٢٠؛ ص ٤).

اشكال المرونة المالية الحكومية:

أولا: المرونة في الإيرادات (Revenue Flexibility):

وهي تعكس قدرة الحكومة على تعديل أو تنويع مصادر الإيرادات العامة بما يحقق الاستقرار المالي عند حدوث الازمات الاقتصادية أو انخفاض في الايرادات النفطية مثلًا ؛ و تشمل هذه المرونة إمكانية تعديل معدلات الضرائب أو الرسوم؛ وتوسيع القاعدة الضريبية؛ في أوقات الأزمة، (يمكن تحقيق المرونة في الإيرادات الحكومية من خلال تعديل معدلات الضرائب والرسوم بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والدورات المالية، بحيث يمكن ان تقوم الدولة بزيادة الإيرادات في فترات الانتعاش الاقتصادي عبر رفع المعدلات أو توسيع القاعدة الضريبية بقدر مقبول او خفض الضرائب نسبيا وتنخفض نسبيًا في فترات الركود لدعم النشاط الاقتصادي؛ وبذلك تسهم هذه الطريقة في تعزيز قدرة المالية العامة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار الإيرادات دون الإضرار بالنمو الاقتصادي) (وقد تضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الإضافي؛ او استحداث مصادر إيراد جديدة (كالأرباح الحكومية أو العوائد الاستثمارية)؛ (الجبوري ؛٢٠١٦؛ ص٢).

وتعد هذه المرونة جوهرية في تقليل الاعتماد على الإيرادات غير المستقرة (الإيرادات النفطية او الريعية؛ المنح والمساعدات الخارجية؛ الضرائب الموقتة او الاستثنائية؛ إيرادات ا لخصخصة وبيع الأصول الحكومية).

ثانيا: المرونة في الإنفاق (Expenditure Flexibility).

تعني قدرة الحكومة على إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية أو تقليص النفقات غير الضرورية عند الضرورة؛ وتشمل (تحويل الموارد من الإنفاق الجاري إلى الاستثماري؛ وخفض المصروفات التشغيلية في أوقات العجز المالي؛ زيادة الإنفاق التحفيزي في حالات

الركود لدعم النمو الاقتصادي)؛ (Farooq؛ ٢٠١٩؛ ص٥).كذلك تحتاج الحكومة أحيانا الى خفض الإنفاق في أوقات النمو الاقتصادي، وقد تحتاج الحكومة إلى خفض الإنفاق لخفض الديون أو زيادة الاستثمارات الاقتصادية؛ (عندما يحقق الاقتصاد نمواً مرتفعاً، تزداد الإيرادات العامة تلقائياً نتيجة ارتفاع الدخول والأرباح والضرائب، كما يتراجع معدل البطالة ويقل الضغط على الإنفاق الحكومي الاجتماعي؛ وفي هذه الحالة، سوف يؤدي الاستمرار في الإنفاق بمستويات مرتفعة إلى زيادة الطلب الكلي بشكل أكبر من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مما يسبب ضغوطاً تضخمية ويضعف الاستقرار النقدي).(Haksar؛ ٢٠١٨؛ ص٢).

ثالثا: المرونة في إدارة الدين العام (Debt Management Flexibility):

تعكس قدرة الحكومة في إدارة الدين العام والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة من خلال سياسات فعالة تتحقق استدامة الدين وتقليل مخاطره؛ وهي مؤشراً أيضا على كفاءة الإدارة المالية في تحقيق التوازن بين احتياجات التمويل والاستقرار الاقتصادي الكلي؛ إذ تمكن المرونة من إعادة هيكلة محفظة الدين العام وتنويع مصادر الاقتراض الحكومي والتحكم في مدة الاستحقاق وكلفة التمويل بما يقلل من التعرض للصدمات الخارجية.

وترتبط هذه المرونة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود الآمنة، والتي ينبغي ألا تتجاوز ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفق المعايير المالية الدولية، لضمان ان الدين لا يصبح عبء يهدد الاستدامة المالية الحكومية؛ كما تساهم المرونة في تمكين صانعي القرار من إعادة تمويل الدين في الوقت المناسب وبكلفة تمويل منخفضة، بما يمنح الثقة في السياسة المالية ويقلل من مخاطر الأزمات الاقتصادية.ومن منظور أكاديمي، تمثل المرونة في إدارة الدين العام انعكاساً لفعالية البنية المؤسسية وقدرة الدولة على المواءمة بين الاستجابة السريعة للمتغيرات والانضباط المالي، مما يضمن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ويعزز استدامة المالية العامة على مستوى الفترة طويلة الاجل؛ (Islam؛ ٢٠١٩؛ ص٦).

رابعا: المرونة المؤسسية أو الإدارية (Institutional Flexibility):

تعتبر المرونة المؤسسية والإدارية الحكومية من اهم العناصر الأساسية لضمان استمرارية الأداء الحكومي وفاعليته في بيئة متغيرة اقتصاديًا وسياسيًا؛ وتشير المرونة المؤسسية إلى قدرة الهياكل والأنظمة الحكومية على التكيف مع المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية، بما يضمن تقديم الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة دون تعطيل العمليات أو تراجع الأداء الحكومي أما المرونة الإدارية فتركز على قدرة الإدارة الحكومية على إعادة تخصيص الموارد، واتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة، وتبني أساليب إدارة حديثة تتناسب مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مما يعزز قدرة الحكومة على الاستجابة للضغوط المالية والسياسية بفعالية.وتتمثل أهمية المرونة في أنها تمكن الحكومة من مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، على سبيل المثال تقلبات الإيرادات أو ارتفاع الدين العام، دون الإضرار بالاستقرار الكلي؛ كما تساهم في تحسين القدرة الحكومة على التخطيط المالي طويل الأجل، وإدارة النفقات العامة بكفاءة، وضمان استدامة الموارد المالية لدعم التنمية الاقتصادية؛ وتمكن المرونة المؤسسات الحكومية من استغلال الابتكار وتحسين الأداء المؤسسي، وإجراء الإصلاحات الهيكلية عند الضرورة، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتحفيز المالي المفهوم الأنواع الأهمية المخاطر.

أولا: مفهوم التحفيز المالي: (economic stimulus).

التحفيز المالي وهو مجموعة من السياسات المالية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار دعم الطلب الكلي، وتحفيز الإنتاج والتوظيف.وينقسم التحفيز المالي إلى حوافز إنفاقيه مثل زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية، ودعم قطاعات استراتيجية، بالإضافة إلى دعم مباشر للمستهلكين عبر التحويلات النقدية. وحوافز ضريبية مثل الإعفاءات والتخفيضات؛ وتستخدم هذه الحوافز كأدوات حكومية مهمة في أوقات الركود أو التباطؤ الاقتصادي لتحفيز النشاط الاقتصادي، وهي ترتبط مباشرة بالسياسة المالية التوسعية؛ وتستند فعاليتها إلى مرونة الاقتصاد وقدرته على الاستجابة لتغيرات الطلب والعرض؛ (Musgrave؛ ١٩٨٩؛ ص٤٢١).وفي ظل التحديات الاقتصادية التي يواجها العديد من البلدان حول العالم، خاصة في فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، تستخدم السياسة المالية أحد ادواتها المهمة والحيوية وهو التحفيز المالي؛ من اجل استمرارية عمل الاقتصاد في الأوقات الحرجة، ومن خلال هذه السياسات يمكن تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للمواطنين. (Kolasa ؛ ٢٠٢٤ ؛ ص٧).يشمل التحفيز المالي في بعض الحالات، العمل على تمويل برامج موجهة لدعم الشركات والأفراد بشكل مباشر او غير مباشر؛ وتستخدم

هذه الأدوات لضخ السيولة في السوق، فتعمل على تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والإنتاجية ودعم الإصلاحات الهيكلية؛ وإصلاح الميزانيات العمومية الخاصة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي؛ (حسين؛ ٢٠٢١؛ ص١١٦).

وهنالك من عرف التحفيز المالي هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتشجيع النشاط الاقتصادي في القطاع العام والخاص؛ من خلال تبني الحكومة سياسات توسعية مستهدفة؛ (Vagliasind؛ ٢٠١٢؛ ص ٤).ويرى اخرون ان التحفيز المالي هو نهج حكومي مستهدف ومحافظ للسياسة التوسعية؛ بدلا من استخدام السياسة النقدية والمالية لمزاحمة القطاع الخاص؛ ويفترض ان يوجه التحفيز الاقتصادي والانفاق من خلال التمويل بالعجز او تخفيضات الضرائب او خفض معدلات الفائدة او انشاء ائتمان جديد نحو القطاعات الرئيسية في الاقتصاد للاستفادة من تأثيرات المضاعف القوية التي ستزيد بشكل غير مباشر من استهلاك واستثمار القطاع الخاص. (Alade ؛٢٠١٧؛ ص٤٦).كما يؤدي التحفيز المالي. زيادة التوظيف في القطاع العام، والاستثمار في البنية التحتية الجديدة، وتقديم الدعم الحكومي للصناعات والأفراد.

ثانيا: أنواع التحفيز المالي:(Types of financial stimulus).

وتمثل هذه الأنواع أدوات فعالة لدفع عجلة الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار والنمو في مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة؛ ومن اهم أنواع التحفيز المالي:

١. التحفيز عبر زيادة الإنفاق الحكومي: ويعد من اهم أشكال التحفيز المالي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وتحفيز الطلب على المواد والخدمات؛ (Amadeo؛ ٢٠٢٢؛ ص٢).

٢ ٠ كذلك التحفيز عبر تخفيض الضرائب؛ يمكن أن تتخذ الحكومة اجراءات بتخفيض الضرائب على الأفراد والشركات، مما يؤدي الى زيادة أرباح الشركات التي بدورها قد تستثمر في التوسع أو زيادة الإنتاج.

(ايدجمان؛ ١٩٩٩؛١٢٥ص).

٣. التحفيز عبر القروض الميسرة أو الإعانات المالية: تقوم الحكومات في بعض الأحيان بتقديم قروض ميسرة أو إعانات مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو للأفراد ذوي الدخل المحدود، مما يساعد في تخفيف عن كاهل ذوي الدخل المحدود.وهي تعد من اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدم لدعم الاستثمارات، وتشجيع الصادرات، وخلق فرص العمل، أو دعم قطاعات اقتصادية ذات أولوية. ان الحوافز الضريبية تختلف عن التخفيضات الدائمة في المعدلات، كونها غالبًا ما تمنح لفترة قصيرة وبشروط واضحة، كما أنها تخضع لمعايير استهداف وتقييم.كما تعرف الحوافز الضريبية Incentives Tax أداة من أدوات السياسة الضريبية التي ترمي إلى عدة أهداف اجتماعية واقتصادية، فالحوافز الضريبية نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة. (يحيى؛ ٢٠٢٢؛ ص ٢٢٨)كما تعرف بأنها سياسة تستخدم لتحفيز الأشخاص لاتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة.وتعتبر الحوافز الضريبية من أهم الادوات التي تؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة فرص البحث والتطور التكنلوجي؛ فالحوافز الضريبية هي إعفاء او تسهيلات تمنح من اجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس أموال أجنبية بهدف فتح قنوات إنتاجية جديدة لدعم الاقتصاد في مختلف القطاعات بما يضمن التنمية الاقتصادية المرجوة فهي تعتبر امتيازات أو وسائل لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لدعم الاقتصاد وتنميته داخل الدولة؛ (عبد الباقي؛ ٢٠١٨؛ ص ٩) كذلك أن التحفيزات الضريبية يمكن أن تساهم في إعادة صناعات خاصة إلى النشاط بعد تعرضها للتراجع بسبب ارتفاع التكلفة أو الظروف الاقتصادية الصعبة، إذ يؤدي خفض الضرائب أو الإعفاء منها إلى تحسن القدرة على الإنتاج ومنحها القدرة منافسة المنتج الأجنبي؛ كذلك يدعم زيادة الطلب ويعزز النمو الاقتصادي؛ وهذه السلسلة من الآثار تظهر كيف يعمل التحفيز المالي والضريبي؛ على إعادة تنشيط القطاعات المتضررة وتحقيق استجابة إيجابية في الاقتصاد الكلي؛ (Holland؛ ١٩٩٨؛ ص٣)إلا أنه من أهم أسباب منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ما يلي: (هادي؛ ٢٠٢٣؛ ص ٤).

١ ٠العمل على خلق فرص تشغيل جديدة للعمالة.

٢ ٠ جذب وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية.

٣ ٠ دعم وتشجيع المشروعات التصديرية القائمة والجديدة.

٤ ٠ تشجيع المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة. (OECD؛ ٢٠٢٢؛ ص١٢).

٥ ٠ المساهمة في تنمية المناطق الأقل حظا من النمو.

ويمكن تصنف الحوافز الضريبية بناءا على طبيعتها وهدفها إلى ما يأتي:

١. الإعفاءات الضريبية:

وتعني اعفاء المكلف من دفع الضريبة جزئيا او كليا لفترة زمنية معينة، وغالبًا ما تستخدم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو لدعم مشاريع صغيرة ومتوسطة.

٢. الخصومات الضريبية؛ (إسماعيل؛ ٢٠٢٥؛ ص ٥).

وهي تخفيضات تتمنح على المبلغ الخاضع للضريبة أو على الضريبة نفسها مقابل إنفاق أو نشاط معين، كشراء آلات جديدة أو التوظيف في مناطق نائية.

٣. الترحيل الضريبي:

يمنح المكلفين تأجيل دفع الضرائب أو ترحيل الخسائر لفترات لاحقة، وهو مما يقلل من العبء الضريبي على المستثمرين في المراحل الأولى من النشاط الاقتصادي؛ (Thuronyi ؛١٩٩٨؛ ص ٤).

٤. الرسوم والضرائب المخفضة للمناطق الخاصة.

وتطبق في المناطق الحرة أو الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمارات إليها.

٥. الإعفاءات الجمركية والضريبية على السلع الرأسمالية. (OECD٢٠١٠؛ ص ٤٥ – ص٤٨).

وهي تخفيضات تمنح على استيراد أو شراء بعض المعدات والآلات الداخلة في الإنتاج، بهدف دعم التحديث الصناعي؛

تعد العجوزات المالية المتزايدة إحدى أبرز النتائج السلبية للسياسات المالية التوسعية، لاسيما عندما تعتمد الحكومات على توسيع الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب بوتيرة اكبر من قدرة الإيرادات العامة على التغطية للنفقات ؛ ومع استمرار هذا النهج، تتعمق الفجوة بين النفقات والإيرادات، ما يؤدي إلى تراكم العجز المالي وزيادة الحاجة إلى الاقتراض الحكومي؛ وتنعكس هذه التطورات على الاستقرار الاقتصادي من خلال ارتفاع أعباء خدمة الدين وضعف قدرة الدولة على تمويل الإنفاق المنتج مستقبلاً؛ كما انها تؤدي العجوزات المتراكمة إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق التمويل، وارتفاع معدلات الفائدة، وتراجع النشاط الاستثماري للقطاع الخاص ؛ ويصبح أثر السياسة المالية التوسعية عندها مزدوجًا؛ فهي تنشط الاقتصاد على المدى القصير، لكنها تخلق ضغوطًا هيكلية طويلة الأجل قد تضعف من استدامة النمو وتحد قوة المالية العامة. ومزاحمة القطاع الخاص والشكل (١) يظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مراحله الثلاثة؛ (العاني؛ ٢٠١٨؛ ص ٨) ٠

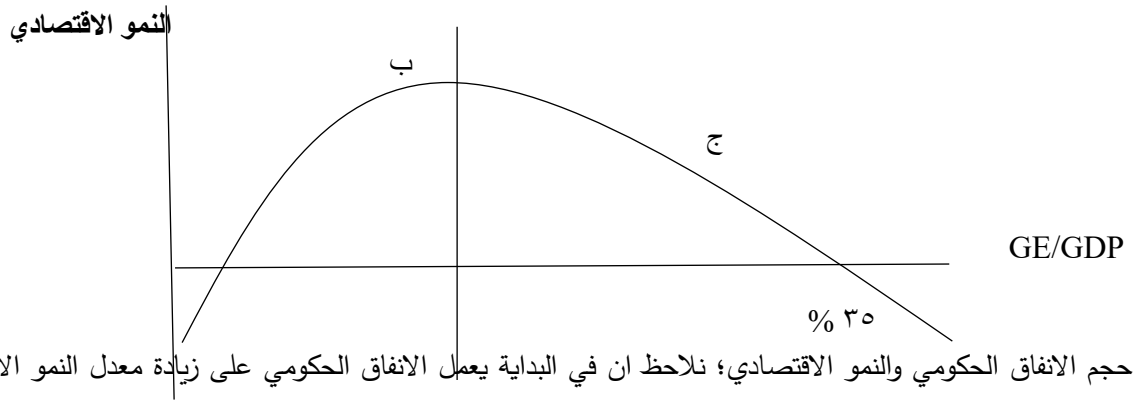

يوضح العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛ نلاحظ ان في البداية يعمل الانفاق الحكومي على زيادة معدل النمو الاقتصادي لوجود علاقة تكاملية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ؛ بحيث يتحرك من النقطة (ا) ويستمر الانفاق الحكومي زيادة معدلات النمو الاقتصادي حتى يصل الى نقطة (ب) وهي ما تسمى بنقطة الانقلاب والتي يكون قد بلغ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي اقصى ما يمكن ٣٥٪ وهو الحجم الأمثل للتدخل الحكومي (والتي عندها يكون معدل النمو الاقتصادي في اقصى حالاته والناتج الحدي مساوي للصفر) ولكن بعد ذلك فان مزيد من الانفاق سيعمل على تناقص معلات النمو الاقتصادي وصولا الى النقطة (ج) فما بعدها. فيعمل على مزاحمة القطاع الخاص وتظهر ما يسمى بأثر المزاحمة.

ثالثا: أهمية التحفيز المالي:(The importance of financial stimulus).

تظهر أهمية التحفيز المالي في دوره الحيوي في تحسين الأداء الاقتصادي الوطني خلال فترات الركود، ويشمل تأثيراته الإيجابية ما يلي:

١. **تحفيز النمو الاقتصادي:** خلال فترات الركود، يكون الاقتصاد بحاجة إلى تدخلات لزيادة الطلب الكلي؛ من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، او الاثنين معا حيث يتم تحفيز المستهلكين على الإنفاق والاستثمار، مما يساعد على زيادة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي؛ **(BOURNE؛ ٢٠٠٩؛ ص٢).**

٢. **خفض معدلات البطالة:** أحد اهم أهداف التحفيز المالي هو خلق فرص عمل جديدة، خاصة في بعض القطاعات التي تستفيد من الإنفاق الحكومي مثل البناء والتشييد، النقل، والتعليم. هذا يقلل من معدلات البطالة ويزيد من دخل الأسر؛ **(Yang؛ ٢٠١٠؛ ص٢) .**

٣. **دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة:** يمكن أن يستهدف التحفيز المالي قطاعات اقتصادية معينة تتعرض للضرر بشكل أكبر في فترات الركود، مثل قطاع السياحة أو الصناعة التحويلية؛ من خلال تخصيص حوافز لهذه القطاعات، ويمكن أن تعود إلى الانتعاش بشكل أسرع. **(Pavlina ؛٢٠١١؛ ص٧).**

٤. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** (تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لضمان توسع الاقتصاد دون تقلبات كبيرة والسيطرة على التضخم للحفاظ على القوة الشرائية، واستقرار سوق العمل من خلال تقليل البطالة وضمان فرص عمل جديدة ومستقرة، كذلك تحقيق التوازن المالي بإدارة النفقات والإيرادات وتقليل العجز والدين العام، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. كل هذه العناصر مجتمعة تعزز القدرة على الوقوف أمام الأزمات الاقتصادية) من خلال التحفيز المالي، وتسعى الحكومات إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق توازن بين العرض والطلب؛ كما يساعد التحفيز المالي على الحد من آثار الأزمات الاقتصادية أو المالية التي قد تؤدي إلى انهيارات اقتصادية أوسع؛ **(وزارة التخطيط العراقية؛ ٢٠٢٣؛ ص ٥) .**

٥ .زيادة القدرة المالية للحكومة لمواجهة او التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية:

ان تقوية قدرة المالية الحكومية ليست مجرد استجابة ظرفية للأزمات، بل هي هدف استراتيجي يهدف إلى بناء اقتصاد متوازن وقادر على تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الظروف الاقتصادية. **(Adrian؛ ٢٠٢٥؛ ص٢).**

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: دور المرونة المالية الحكومية في دعم التحفيز المالي:

تمارس المرونة المالية دورا مهما في تعزيز التحفيز المالي وذلك من خلال:

أولًا: المرونة المالية كضامن للاستدامة المالية للتحفيز.

تمثل المرونة المالية الإطار الحاكم لتنفيذ السياسات التحفيزية بشكل آمن ومستدام، إذ إن غيابها يجعل أي توسع مالي مصدرًا لتهديد الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ ففي حال ضعف المرونة المالية، يؤدي التحفيز المالي إلى ضغوط تضخمية واضحة وإلى تراكم كبير للدين العام، بما يضعف الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل أما عندما تتمتع المالية العامة بدرجة كافية من المرونة، فإن الحكومة تصبح قادرة على توظيف أدوات التحفيز دون المساس بالتوازنات الكلية أو تحميل المالية العامة أعباء مستقبلية غير مستدامة، وهو ما أكده؛ **(Elmendorf & Sheiner, ٢٠١٧ص٤)**؛ من خلال الإشارة إلى أهمية المرونة في الحفاظ على الاستدامة المالية أثناء تنفيذ السياسات التوسعية.

ثانيًا: المرونة المالية وتعزيز كفاءة أدوات التحفيز المالي.

ترتبط فعالية التحفيز المالي ارتباطًا وثيقًا بمستوى المرونة المالية، حيث أثبتت التجارب الدولية أن البلدان التي تمتلك قدرة عالية على تعبئة الإيرادات وإدارة الإنفاق العام بكفاءة؛ وتوفر أدوات تمويل مرنة تحقق نتائج تحفيزية أفضل وبكلفة أقل على المدى الطويل؛ وتعد هذه العوامل عناصر جوهرية في تعزيز كفاءة السياسة المالية، إذ تقلل من الهدر في الإنفاق العام وتوجه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الأثر المضاعف للتحفيز المالي الحكومي؛ **(ص٣٢,OECD٢٠١٩).**

ثالثا: دور المرونة المالية في توسيع الحيز المالي في الدول النامية.

تعاني الدول النامية من ضيق الحيز المالي نتيجة ضعف الإيرادات غير النفطية وارتفاع كلفة الدين وتضخم الإنفاق الجاري، مما يضعف من قدرتها على تنفيذ برامج تحفيزية فعالة؛ وفي هذا السياق، يشير تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٢)؛ إلى أن تعزيز المرونة المالية يتطلب إصلاحات ضريبية لزيادة الإيرادات الإنتاجية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، إضافة إلى تطوير سوق الدين المحلي لتوفير أدوات تمويل ميسرة، الأمر الذي يوسع هامش المناورة أمام الحكومة لتطبيق التحفيز عند الحاجة ؛ كذلك خفض الانفاق الحكومي على الخدمات غير الأساسية وهذا

من شانه ان يساعد بشكل مباشر في تقليل عجز المالي للحكومة الى جانب تنويع الإيرادات الحكومية وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد ؛ **(الحربي؛ ٢٠٢٤؛ ص٢)**.

رابعا: المرونة المالية كهدف استراتيجي طويل الأجل.

لا تقتصر أهمية المرونة المالية على كونها شرطًا لتنفيذ التحفيز المالي، بل تمثل هدفا استراتيجيًا ينبغي العمل على تحقيقه خلال فترات الاستقرار الاقتصادي؛ ويتحقق ذلك من خلال بناء احتياطيات مالية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام؛ ويؤكد البنك الدولي (٢٠٢٠) أن هذه الإجراءات تعزز قدرة الحكومات على التدخل التحفيزي عند الأزمات، بما يحقق استجابة مالية سريعة وفعالة دون الإضرار بالاستدامة المالية الحكومية؛ **(خوري؛ ٢٠٢٤؛ ص٢)**.

يتيح النهج الاستراتيجي والمنظم للتخطيط المالي على المدى المتوسط للحكومات مواءمة النفقات مع الإيرادات، ووضع أهداف مالية واقعية، وإدارة مستويات الدين العام بكفاءة أكبر؛ ومن خلال تبني موقف مالي أكثر استراتيجية واستشرافًا للمستقبل، تصبح الحكومات في وضع أفضل لفهم مخاطر السياسات المالية غير المستدامة التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ومنعها أو التخفيف من آثارها؛ كذلك تحديد أهداف أو سقوف مالية محددة على المدى المتوسط. يشمل ذلك توقعات متعددة السنوات لإجمالي الإيرادات، وحدودًا أو سقوفًا لإجمالي الإنفاق الحكومي، والعجز، والدين؛ يتمثل أحد المحاور الرئيسية للإطار المالي متوسط الأجل في توفير حد أقصى للإنفاق الحكومي، ويستخدم لتوجيه إعداد الميزانية السنوية لكل عام من أعوام الإطار؛ من خلال تحديد هذه الأهداف بوضوح، توفر الحكومات إطارًا يشجع على الانضباط المالي، ووسيلة لمحاسبة الحكومات على أدائها المالي كذلك يتيح توسيع نطاق التخطيط ليشمل ما بعد دورة الميزانية السنوية للحكومات تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بكفاءة أكبر؛ **(imf ؛٢٠٢٤؛ ص٢)**.

خامسا: المرونة المالية في الاقتصادات الريعية.

في الاقتصادات الريعية مثل العراق، يؤدي الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية إلى ضعف واضح في المرونة المالية الحكومية، مما يجعل تطبيق السياسات التحفيزية محفوفًا بالمخاطر، خاصة في ظل تقلب أسعار النفط؛ وتشير الأدبيات إلى أن تحقيق مرونة مالية حقيقية في هذه الاقتصادات الريعية يتطلب:

-تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على مصدر دخل وحيد.

- تطوير قاعدة ضريبية فعالة.

- تقليل الاعتماد على الإنفاق الجاري. **(الباز، ٢٠٢١ ص١٤٣)**.

- تعزيز الإنفاق الاستثماري المنتج، بما يدعم الاستقرار المالي ويحد من هشاشة الموازنة العامة.

سادسا: دور المرونة المالية الحكومية في الحد من الآثار السلبية للتحفيز المالي.

عندما يفتقر الاقتصاد إلى المرونة المالية، يؤدي التحفيز المالي ضهور بوادر تضخمية وتفاقم العجز المالي والى تسارع تراكم الدين العام، الأمر الذي يضعف القدرة المستقبلية للحكومة على التدخل الاقتصادي؛ **(Tudyka, ٢٠١٣ص٤)**؛

أن غياب المرونة يؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية على مختلف الأصعدة، مما يجعل التحفيز من أداة إنعاش اقتصادي إلى مصدر اختلالات مالية طويلة الأجل من خلال:

- ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ تقترض الحكومات لتمويل التحفيز المالي، مما يزيد من نسبة الدين العام مقارنة بالناتج الاقتصادي، ويخلق أعباء طويلة الأجل.
- التزاحم: يمكن أن يؤدي الاقتراض الحكومي إلى رفع أسعار الفائدة، مما يجعل الاقتراض أكثر تكلفة بالنسبة للشركات والمستهلكين، وبالتالي تقليل الاستثمار الخاص.
- الزيادات الضريبية المستقبلية او تخفيضات الإنفاق؛ في نهاية المطاف، قد يستلزم ارتفاع الدين فرض ضرائب أعلى أو تقليص الخدمات العامة، مما يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

ثامنًا: المرونة المالية وتعزيز ثقة القطاع الخاص.

تسهم المرونة المالية في تقليل تأثير المزاحمة للقطاع الخاص الناتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي، الإنفاق العام الممول بالديون أو الضرائب المرتفعة قد يؤدي إلى تقليص إنفاق واستثمارات القطاع الخاص؛ اذ تشير الدراسات إلى اما التمويل غير المستدام للإنفاق الحكومي يضعف ثقة المستثمرين ويحد من النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل؛ (Shaddady, ٢٠٢٢ ص٢).

المطلب الرابع: العلاقة التكاملية بين المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي وانعكاسها على بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٤.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للمدة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٤	العجز او الفائض في الموازنة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %	الاهمية النسبية للنفقات الجارية % من الانفاق الحكومي	الاهمية النسبية النفقات الاستثماري نسبة الى الانفاق العام	نسبة مساهمة القطاع النفطي % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي %في تكوين الناتج المحلي الإجمالي				
٢٠٠٤	53,235,358.7	٠،٢	87.5	12.5	58.0	1.8	6.9				
٢٠٠٥	73,533,598.6	13	87.8	12.2	57.8	1.3	6.9				
٢٠٠٦	95,587,954.8	12	93.1	6.9	55.5	1.5	5.8				
٢٠٠٧	111,455,813.4	14	83.3	16.7	53.2	1.6	4.9				
٢٠٠٨	157,026,061.6	8.51	77.8	22.2	55.7	1.7	3.8				
٢٠٠٩	130,643,200.4	(0.2)	82.7	17.3	43.3	2.6	5.2				
٢٠١٠	162,064,565.5	(٠.١)	78.8	22.2	45.4	2.3	5.2				
٢٠١١	217,327,107.4	١١.٦٠	77.4	22.6	53.4	2.8	4.6				
٢٠١٢	254,225,490.7	٥.٧٧	72.1	27.9	50.0	2.7	4.1				
٢٠١٣	273,587,529.2	(٢)	66.1	33.9	46.2	2.3	4.8				
٢٠١٤	266,332,655.1	(٧.٤)	69.1	30.9	44.1	1.9	4.9				
٢٠١٥	194,680,971.8	(٩)	73.6	26.4	33.7	2.2	4.2				
٢٠١٦	196,924,141.7	(١٠)	76.3	23.7	34.4	2.3	4.0				

٢٠١٧	221,665,709.5	١	78.2	21.8	39.5	2.6	2.9	
٢٠١٨	268,918,874.0	١٠	82.9	17.1	47.1	1.8	2.0	
٢٠١٩	276,157,870.6	2	78.1	21.9	37.1	1.5	1.7	
٢٠٢٠	215,661,516.5	(٦)	95.8	4.2	54.3	1.8	2.1	
٢٠٢١	304,053,321.3	2	87.1	12.9	62.7	1.3	1.6	
٢٠٢٢	415,628,494.4	11	89.7	10.3	61.6	1.8	2.3	
٢٠٢٣	330,046,390.6	(٢)	83.1	16.9	56.7	1.6	1.5	
٢٠٢٤	٣٤٧,١٦٥,٩٠١	(٣)	٨٣.٢	١٦.٨	56.9	2.0	1.5	
المتوسط	217,424,882.23	٢.٧٠	81.03	١٨.٩١	٤٩.٨٣٨٠٩	١.٩٧١٤٢٨	٣.٨٥٢٣٨٠	

إن ارتفاع النفقات التشغيلية، ولاسيما الأجور والدعم والتحويلات، يضعف من إمكانية المناورة المالية أمام صناع القرار، ويضعف من قدرة الحكومة على الاستجابة الفاعلة للصدمات الاقتصادية، سواء كانت ناتجة عن تقلبات أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. اصبحت المرونة المالية الحكومية أحد المرتكزات الأساسية لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي ، إذ تعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها المالية بكفاءة، والتكيف مع التقلبات الاقتصادية والصدمات الخارجية ؛ دون الإخلال باستدامتها المالية ؛ ويعد عجز الموازنة العامة من أبرز المؤشرات التي تشير الى مستوى هذه المرونة، ولا سيما في الاقتصادات الريعية ومنها العراق، التي يعتمد بدرجة عالية على مورد اقتصادي وحيد وهو (النفط) الذي يسهم بشكل شبه مطلق في تكوين الإيرادات الحكومية لتمويل الموازنة العامة .تشير البيانات جدول (١٥) إلى أن المالية العامة العراقية شهدت تقلبات واضحة في شكل الموازنة العامة بين العجز والفائض خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤)؛ في عام ٢٠٠٤ بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٣,٢مليون دينار، في حين سجلت الموازنة فائضا مقداره ١,٤٦٧مليون دينار حيث شكل نسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعكس محدودية المرونة المالية في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣؛ نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية وضعف الإيرادات العامة بسبب ضعف التنويع الاقتصادي وتنوع مصادر الإيرادات والاعتماد على مصدر وحيد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.خلال الأعوام (٢٠٠٥–٢٠٠٨) اتسع نطاق العجز المالي بشكل كبير، إذ ارتفع العجز إلى ١٥,٦مليون دينار عام ٢٠٠٧، حيث شكل ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ بالتزامن مع تزايد النفقات العامة إلى ٣٩,٣مليون دينار ما شكل ٨٣.٣ % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل إيرادات بلغت ٥٤,٩مليون دينار؛ ويعكس هذا الاتجاه اعتماد السياسة المالية على التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري كذلك عدم اعتمادها على إصلاح هيكل الإيرادات العامة، الأمر الذي يشير إلى ضعف نسبي في المرونة المالية الحكومية. ومع تحسن أسعار النفط بعد عام ٢٠٠٩، سجلت الموازنة العامة فوائض في بعض السنوات، إلا أن هذه الفوائض لم تكن مستدامة، إذ سرعان ما تحولت إلى عجز في سنوات لاحقة، كما في عامي ٢٠١٤ حيث بلغ العجز ١٩,٧حيث شكل (٧.٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي ؛ وفي عام ٢٠١٥ بلغ العجز في الموازنة العامة، و١٨,٢ مليون دينار بنسبة (٩٪) نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛ الى التوالي نتيجة الازمات المالية والأمنية التي شهدتها البلاد؛ ويؤكد هذا النمط أن المرونة المالية في العراق كانت ظرفية ومرتبطة بارتفاع او انخفاض أسعار النفط، وليست ناتجة عن إصلاحات هيكلية في السياسة المالية الحكومية او زيادة في الإنتاج

الاستنتاجات:

١ ٠ من خلال تحليل البينات أن المرونة المالية الحكومية تلعب دورًا مهما في قدرة الاقتصاد العراقي على التعامل مع الصدمات المالية، اذ يساهم الانفاق المرن وإدارة العجز والفائض بصورة صحيحة في استقرار الناتج المحلي الإجمالي .

٢ أن التحفيز المالي الحكومي، خصوصًا عبر زيادة الإنفاق الاستثماري وزيادة الإيرادات الضريبية، يؤدي إلى تنشيط مساهمة القطاعات الأخرى في دعم الناتج المحلي.

٣ ٠ هنالك تكامل بين المرونة المالية والتحفيز المالي؛ حيث أن المرونة تساعد الحكومة على تنفيذ برامج التحفيز المالي بفاعلية، مما ينعكس بشكل إيجابي على استدامة النمو الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل.

٤. ان الاعتماد الكبير على القطاع النفطي يضعف من إمكانية التحفيز المالي على التأثير في هيكلة وتركيب البنية الإنتاجية، مما يستوجب تعزيز دور القطاعات غير النفطية.

٥٠ يساهم التنويع القطاعي وتحسين كفاءة الإنفاق والاستثمار بشكل مباشر في إعادة تشكيل هيكل الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الحيوية.

التوصيات:

١ ٠ يجب تعزيز المرونة المالية الحكومية من خلال السيطرة على العجز المالي وتحسين إدارة الموارد العامة لضمان إمكانية الحكومة على مواجهة الأزمات المالية دون المساس بالاستثمارات الضرورية للنمو الاقتصادي.

٢. ضرورة توجيه برامج التحفيز المالي الحكومي اتجاه القطاعات الإنتاجية غير النفطية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي وحيد لدعم للناتج المحلي الإجمالي.

٣ ٠ تنويع هيكل الإيرادات العامة من خلال تبني نظام ضريبي نشط وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات، مما يزيد من تمويل برامج التحفيز المالي الحكومي.

٤ ٠ تنشيط الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية المحلية لزيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية .

٥ ٠ ضرورة اجراء تقييم مستمر لأثر السياسات المالية على الناتج المحلي لمعرفة أن المرونة المالية الحكومية والتحفيز المالي يعملان بشكل متناسق ويحققان أهداف النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي.

المصادر:

أولا: المصادر العربية:

١ ٠ الباز، محمد. (٢٠٢١). إدارة المالية العامة في الدول النفطية: التحديات وآفاق الإصلاح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

٢ ٠ .الحربي، سلمان. (٢٠٢٤). أزمة الديون العالمية: الأسباب والعواقب والحلول السياسية.

٣ ٠ الجبوري، حامد عبد الحسين. (٢٠١٦). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية.

٤ ٠ العاني، عماد محمد علي. (٢٠١٩). اقتصاديات المالية العامة. العراق: مطبعة العراق

٥ ٠ العال، حسن مكرم عبد، وآخرون. (٢٠٢٥). الحوافز الضريبية (المفهوم – الأنواع – الفاعلية). مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل.

٦ ٠ وزارة التخطيط. (٢٠٢٣). تقييم السياسة المالية في العراق. دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

٧ ٠ وزارة المالية. (٢٠٢٢). تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الإصلاح الاقتصادي في العراق

٨ ٠ خوري، يونس حاجي. (٢٠٢٤). بناء مرونة مالية وطنية تناسب اليوم وتستشرف الغد. دبي: وزارة المالية.

٩ ٠ حسين، نيفين. (٢٠٢٥). بناء المرونة الحكومية في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

١٠ ٠ هادي، خضير كريم، وأحمد، نضال رؤوف. (٢٠٢٣). الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،

١١ ٠ محمد، منال جابر مرسي. (٢٠٢٠). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية). مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

١٢ ٠ عبد الباقي، حسين سيد حسن. (٢٠١٨). أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية. جامعة القاهرة.

١٣ ٠ زلط، علاء عاشور عبد الله، وآخرون. (٢٠٢٤). أثر العلاقة التفاعلية بين المرونة المالية وإدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات. المجلة العلمية للدراسات المالية والإدارية،

١٤ ٠ عبد الحر، حسين علي، وآخرون. (د.ت). المرونة المالية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية. جامعة كربلاء .بن تريدي، يحيى. (٢٠٢٣). فاعلية التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الجزائر.

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

1. Adrian, T. (2025). Strengthening financial stability to ensure resilience in times of uncertainty. IMF.
2. Auerbach, A. J., & Gorodnichenko, Y. (2012). Measuring the output responses to fiscal policy. American Economic Journal: Economic Policy, 4(2), 1–27.
3. Bloch, D., & Fall, F. (2015). Government debt indicators: Understanding the data.
4. Buiter, W. H. (2011). Measurement of the public sector deficit and its implications. IMF. 0
5. 5Denis, D. J. (2011). Financial flexibility and corporate liquidity. Journal of Corporate Finance, 17(3), 667–674
6. Elmendorf, D. W., & Sheiner, L. (2017). Federal budget policy with an aging population Journal of Economic Perspectives, 31(3), 175–194.
7. Fischer, S. (1987). Economic growth and economic policy.
8. Heller, P. (2005). Fiscal space: What it is and how to get it. Finance & Development, IMF. 0
9. 9Holland, D., & Vann, R. J. (1998). Income tax incentives for investment. IMF
10. IMF. (2007). Fiscal policy: Taking and giving away.
11. IMF. (2011). Revenue mobilization in developing countries
12. IMF. (2015). Options for low-income countries' use of tax incentives.
13. Islam, M. R., & Dewri, L. V. (2019). Financial flexibility: A literature review
14. Johansen, M. (2024). Financial flexibility.
15. Kose, M. A., Ohnesorge, F., & Sugawara, N. (2018). Fiscal space: Concept and policy implications.
16. Leeper, E. M., Walker, T. B., & Yang, S. C. (2010). Government investment and fiscal stimulus. Journal of Monetary Economics, 57(8).
17. Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). Public finance in theory and practice (5th ed.).
18. 18OECD. (2019). Fiscal resilience to natural disasters
19. OECD. (2022). Tax incentives and the global minimum corporate tax
20. Pettinger, T. (2019). Impact of increasing government spending
21. Piatti-Unkriches, M., Hashim, A., & Farooq, K. (2019). Balancing control and flexibility in public expenditure management. World Bank.
22. Trapnell, S. (2013). Measuring governance and public sector performance.
23. Tufan, M., Onofre, M., & Vatamanu, A. (2020). Fiscal responsibility legal framework in the EU
24. Vagliasind i, M., & Gorg ulu, N. (2021). Infrastructure investment as a fiscal stimulus. World Bank.
25. Zhang, H., Zhang, Z., & Strelkova, E. (2020). Financial flexibility for sustainable development.